الأمم المتحدة

A/66/321

الجمعية العامة

Distr.: General
24 August 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٦٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يغطي هذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٣/٦٥ المتعلق بتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا، الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، ويُحدِّث المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين (A/65/324). وقد تولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنسيق التقرير الحالي الذي يتضمن مساهمات قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومقرر مجلس حقوق الإنسان الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً. ويستند التقرير أيضا إلى تقارير مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية.

* A/66/150.

150911 130911 11-48011 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – نظرة إقليمية عامة ٤

ألف – شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ٤

بـاء – وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى ٨

جيم – غرب أفريقيا ١٠

دال – الجنوب الأفريقي ١١

ثالثا – الاستجابة الإنسانية والتعاون فيما بين الوكالات ١٢

ألف – إصلاح الأمم المتحدة ١٢

بـاء – تعزيز مبادئ الحماية الدولية ١٥

جيم – إيصال المساعدة والاحتياجات الخاصة ٢١

دال – الحلول المستديمة ٢٥

هاء – القدرات والمعوقات المتعلقة بالاستجابة الإنسانية ٢٦

واو – الشراكات مع الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة ٢٦

رابعا – خاتمـة ٢٧

خامسا – توصيات ٢٧

أولا – مقدمة

١ – في أفريقيا[١]، سببت حالات الطوارئ المستمرة والجديدة نزوحا واسع النطاق في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ففي جنوب ووسط الصومال، أدى الاقتتال، فضلا عن الجفاف والمجاعة الناشئة، إلى تنقل جموع غفيرة داخل البلد وعبر الحدود، مما أضاف ضغوطا على الخدمات والمرافق في المخيمات الموجودة بإثيوبيا وجيبوتي وكينيا، وهي مخيمات مكتظة بالفعل. وفي كوت ديفوار، أدى الاضطراب السياسي إلى عبور أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ نسمة الحدود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ قاصدين البلدان المجاورة.

٢ – وأدى غياب حل لأزمة الصومال وتزايد الشواغل الأمنية في المنطقة إلى تقلص حيز اللجوء المتاح للاجئين الصوماليين. وفي كثير من البلدان، أفضى الضغط المحلي الذي يستهدف الحد من تواجد مواطني دول أجنبية إلى تقييد فرص الانتفاع بإجراءات اللجوء، وإلى الإعادة القسرية لأناس ربما كانوا في حاجة إلى الحماية. كما أحدقت المخاطر بأمن المشردين والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وأدى العنف والتفشي العام لغياب القانون في عدة بلدان إلى إعاقة الوصول إلى المستفيدين. وأثار تخفيض بعثات حفظ السلام في إطار عمليات رئيسية شواغل إزاء الأطر الأمنية التي تجعل إيصال المعونة الإنسانية ممكنا.

٣ – وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفض عدد اللاجئين من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٩، لكن هذا الاتجاه قد انعكس مساره في عام ٢٠١٠ بسبب التراعات الجديدة أو المستمرة في أجزاء مختلفة من القارة. وبحلول عام ٢٠١٠[٢]، كانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تضم نحو ٢,٢ مليون لاجئ، ينتمون أساسا إلى الصومال (١٠٠ ٤٧٧)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٠٠٠ ٤٤١)، والسودان (٦٠٠ ٣٥١)، مما يجعل القارة تضم خُمس اللاجئين في العالم.

٤ – وأدى تصاعد العنف في جنوب ووسط الصومال، فضلا عن آثار تغير المناخ، إلى إجبار أكثر من ٠٠٠ ١١٩ صومالي على ترك ديارهم في عام ٢٠١٠ والتماس ملاذ في الخارج، وأساسا في إثيوبيا وكينيا. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، كانت كينيا هي سادس أكبر البلدان المستقبلة للاجئين في العالم، حيث بلغ ما بها من مشردين نحو ٠٠٠ ٤٠٣ نسمة. وفي

(١) يقصد بأفريقيا في هذا التقرير أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

(٢) الإحصاءات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين مستمدة بوجه عام من الإحصاءات التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى نهاية عام ٢٠١٠، ما لم يذكر خلاف ذلك. أما الإحصاءات المتعلقة بالمشردين داخليا، فقد قدمها مركز رصد التشرد الداخلي، وهي تستند أيضا إلى تقديرات قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتعد هذه الإحصاءات مؤقتة.

تشاد، زاد عدد اللاجئين إلى ٠٠٠ ٣٤٨ نسمة بحلول نهاية عام ٢٠١٠، نتيجة تدفق اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. وفي إثيوبيا، تضاعفت تقريبا أعداد اللاجئين منذ عام ٢٠٠٨ بسبب توافد عشرات الآلاف من اللاجئين الإريتريين والصوماليين.

٥ - وتشير التقديرات إلى أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تضم في الوقت الراهن ١١,١ مليون مشرد داخلي، يمثلون ٤٠ في المائة من مجموع المشردين داخليا في العالم. ويوجد بالسودان أكثر من ٤٠ في المائة من المشردين داخليا في أفريقيا، إذ يصل مجموعهم في شتى المناطق إلى زهاء ٥ ملايين نسمة. ويمثل المشردون في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال معا ما يربو على ٧٠ في المائة من مجموع المشردين داخليا في أفريقيا.

٦ - واستجابة لتسعة وعشرين نداء مشتركا بين الوكالات، ورد في عام ٢٠١٠ نحو ٦,٩ بلايين دولار لتغطية الاحتياجات الإنسانية في أفريقيا، ويشمل ذلك أنشطة تتعلق بحالة الطوارئ في الصومال؛ وتوسيع مخيم إيفو للاجئين في كينيا؛ وتدفق اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو.

٧ - وقام الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بدور حاسم في ضمان الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ وللنقص في تمويل برامج تخدم اللاجئين والمشردين داخليا. وكان ٢٣ بلدا من البلدان الستة والأربعين التي تلقت دعما من الصندوق تقع في أفريقيا، واستُخدم ١٦٢,٦ مليون دولار، تمثل ٥١ في المائة من إجمالي التمويل، لأنشطة تتعلق بالغذاء والصحة أساسا. وتلقت تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكينيا ٥٩ في المائة من إجمالي التمويل المخصص لأفريقيا. كما قدم الصندوق معونة مالية لمعالجة الوضعين المستجدين في بنن وكوت ديفوار.

ثانيا - نظرة إقليمية عامة

ألف - شرق أفريقيا والقرن الأفريقي

٨ - ظل الوضع الإنساني المعقد في الصومال مهيمنا على البيئة الإنسانية الصعبة في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي. وفي السودان، دخل اتفاق السلام الشامل مرحلة حاسمة مع إجراء استفتاء كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الذي أسفر عن التصويت لصالح استقلال جنوب السودان[٣].

(٣) يغطي التقرير الفترة المنتهية قبل إعلان استقلال جنوب السودان، الذي وُقّع في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وعليه، فإن كل الإشارات الواردة هنا إلى جنوب السودان يقصد بها إقليم جنوب السودان.

١ - السودان

٩ - أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٠ أول انتخابات وطنية وانتخابات على مستوى الولايات تنظم في البلد منذ ٢٤ عاما. ويظل الوضع في المناطق الثلاث المشمولة ببروتوكولات، وهي ولايات آبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق، باعثا على القلق بسبب وجود قضايا لم تحل مثل استفتاء آبيي والاتفاقات المتعلقة بترسيم الحدود وبتقاسم الموارد.

١٠ - وفي عام ٢٠١٠، عادت أعداد غفيرة من أهالي جنوب السودان من الشمال إلى الجنوب في الفترة السابقة على الاستفتاء. غير أن الجانب الإيجابي المتعلق بعودة الناس إلى وطنهم للمشاركة في بناء بلد جديد قد اقترن بالتحديات المتصلة بتلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية. وبحلول منتصف حزيران/يونيه ٢٠١١، كان ٠٠٠ ٣٦٥ من أهالي جنوب السودان قد عادوا إلى موطنهم منذ بداية عملية العودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

١١ - وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة في السودان والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ وأطراف أخرى، مشورة تقنية إلى أطراف اتفاق السلام الشامل بشأن قضايا المواطنة لضمان ألا يصبح بعض الأفراد عديمي الجنسية بسبب الخلافة المحتملة.

١٢ - ووسعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من نطاق تواجدها بطول طرق العودة الرئيسية، في المناطق الثلاث المشمولة ببروتوكولات وفي جنوب السودان، من أجل زيادة المساعدات المقدمة إلى المشردين داخليا. كما قُدمت مساعدة في مجال بناء القدرات إلى حكومة جنوب السودان لإعانتها على مواجهة تدفقات العائدين.

١٣ - واستمر انعدام الأمن في الجنوب إذ أفادت التقارير بوقوع أكثر من ٢٧٥ حادثة تتعلق بالعنف القبلي في عام ٢٠١٠، أسفرت عن قتل نحو ٠٠٠ ١ شخص وتشريد زهاء ٠٠٠ ٢٢٣ نسمة. وزاد الغياب العام للأمن من جراء النزاعات المحلية الناشئة عن التنافس على موارد الأراضي والمياه، والنزاعات العرقية، وأنشطة جيش الرب للمقاومة. وأدى تجدد الأعمال العدائية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات الميليشيات المتمردة إلى تفاقم الوضع بقدر أكبر؛ مما أسفر عن تشرد أكثر من ٠٠٠ ٤٨٨ نسمة على وجه الإجمال في جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٤ - وفي دارفور، أدى الاقتتال القبلي والمواجهات بين حكومة السودان والحركات المتمردة إلى مزيد من التشرد، وبذلك وصل إجمالي المشردين داخليا في دارفور إلى ٢,٦ مليون نسمة بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١. وأفضت سلسلة من التفجيرات وأعمال اختطاف لعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية إلى تعويق البرامج الإنسانية في المنطقة.

١٥ - وفي شرق السودان، ساعد تعزيز الشراكات على دعم مبادرات الإدماج المحلي، وخاصة للاجئين الإريتريين. وركز مشروع متعدد السنوات لتحقيق الاعتماد على الذات قيمته ٤٥ مليون دولار، كان قد قدم إلى مؤتمر المانحين الذي عقد بالكويت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، على الفجوات في تنفيذ اتفاق السلام في شرق السودان استنادا إلى ''مبادرة الحلول الانتقالية المشتركة'' التي عقدت مع حكومة السودان.

٢ - الصومال

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُجبر نحو ٠٠٠ ٢٧٠ صومالي على الفرار إلى البلدان المجاورة، مما فرض مزيدا من الضغوط على القدرات في المخيمات الموجودة في إثيوبيا وجيبوتي وكينيا، وهي مخيمات مكتظة بالفعل. وفي شهر حزيران/يونيه ٢٠١١ وحده، التمس ٠٠٠ ٦٢ صومالي ملاذا في المنطقة، في حين فر ٠٠٠ ٦٥ آخرين داخليا إلى مقديشو، مما رفع العدد الإجمالي للمشردين داخليا إلى ١,٥ مليون نسمة.

١٧ - وقيدت الأوضاع الأمنية والشواغل إزاء تحويل المعونات بعيدا عن مقاصدها العمليات الإنسانية في جنوب وشرق الصومال، مما حَمل برنامج الأغذية العالمي على تعليق عملياته مؤقتا. وفي عام ٢٠١٠، أعادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بعد غياب سنتين، تواجدها في مقديشو، من خلال موظف دولي واحد، من أجل مواصلة تقديم المساعدة والحماية عن طريق شركائها إلى قرابة ٠٠٠ ٣٧٠ مشرد داخلي. وانتفع أكثر من ٠٠٠ ١٧٤ نسمة من توزيع ٠٠٠ ٢٩ بند من المعونات غير الغذائية، ووُفر الإيواء لـ ٠٠٠ ٢٩ نسمة. وزَوَّدت مشاريع الحماية وتخفيف المخاطر زهاء ٢٠٠ ١٣ مشرد داخلي بفرص للوصول إلى مصادر دخل أوفر أمنا وأكثر استدامة. كما جرى رصد مراكز التوزيع لردع تحويل المعونات بعيدا عن مقاصدها.

٣ - كينيا

١٨ - في بداية عام ٢٠١١، وصل عدد اللاجئين الذين تستقبلهم كينيا إلى أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئي، معظمهم من الصومال. وظل تزايد أعداد القادمين من الصومال، الذي اقترن بتعذر الوصول إلى من أقاموا في المناطق المحيطة بالمخيمات وبالضغط المفروض

على المجتمعات المحلية المضيفة ذات الموارد المحدودة، يشكل بيئة عمليات صعبة. ومن المنتظر أن يساعد تخصيص السلطات الكينية لأراض إضافية والتوسيع اللاحق لمخيم إيفو على تخفيف الاكتظاظ في مخيم داداب؛ غير أن معدل التدفق الحالي قد يؤدي عما قريب إلى تجاوز القدرات المتاحة.

١٩ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، تولت الإدارة الكينية لشؤون اللاجئين المسؤولية عن تسجيل طالبي اللجوء في نيروبي ومخيمي اللاجئين في داداب وكاكوما. ونُفذت أنشطة لبناء القدرات من أجل تعزيز قدرة هذه الإدارة على معالجة الطلبات ضمانا لإيكال تلك الأعمال إليها بطريقة تدريجية ومنظمة.

٢٠ - وفي عام ٢٠١٠، أصدرت كينيا دستورا جديدا يمكن أن يحقق منافع للاجئين وطالبي اللجوء، تشمل حرية التنقل، وإمكان تجنس اللاجئين المتزوجين من مواطنين كينيين، وازدواج الجنسية، وفرصا لتحقيق شكل من الاندماج المحلي.

٤ - إثيوبيا

٢١ - ظلت إثيوبيا تستقبل أعدادا كبيرة من اللاجئين من جنوب ووسط الصومال. وفي شهر حزيران/يونيه ٢٠١١ وحده، عبر ٠٠٠ ٢٤ صومالي الحدود إلى البلد، مما فرض ضغوطا على المخيمات المكتظة بالفعل الموجودة في منطقة دوللو آدو. وفي عام ٢٠١١، خصصت الحكومة الإثيوبية أراضي إضافية لبناء مخيمين، هما مخيما هيلاوين وغود، من أجل التصدي لهذا الوضع.

٢٢ - وفي عام ٢٠١٠، استحدثت الحكومة الإثيوبية سياسة جديدة إزاء اللاجئين الإريتريين تسمح لهم بالإقامة خارج المخيمات، بما في ذلك بالمناطق الحضرية، إذا كانوا قادرين على إعالة أنفسهم ماليا، مما يبشر بتيسير اندماجهم وبتحسين فرص وصولهم إلى الخدمات.

٥ - أوغندا

٢٣ - في تموز/يوليه ٢٠١٠، تعرضت أوغندا لهجمات إرهابية شنتها حركة الشباب أودت بحياة أكثر من ٧٠ شخصا في كمبالا. وعلى الرغم من أن حيز الحماية العام المتاح للصوماليين ظل يتقلص في أفريقيا وما وراءها، فإن القادمين الجدد إلى أوغندا ما زالوا ينتفعون من الجوانب الإيجابية لسياسات اللجوء المطبقة في هذا البلد والتي تشمل السماح للاجئين بالحصول على الأراضي الزراعية وعلى قطع أرض لأغراض السكن.

٢٤ - وعاد أكثر من ١,٦ مليون مشرد داخلي إلى المنطقة الشمالية منذ انتهاء الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٦. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١١، كان قد تم إغلاق ٢٣٧ مخيما من بين ٢٥١ مخيما للمشردين داخليا؛ وتظل المخيمات الأربعة عشر المتبقية مفتوحة بسبب النزاعات بين القبائل، أو عدم حل المسائل المتعلقة بالأراضي، أو الألغام، أو استمرار التواجد العسكري في أماكن العودة، مما يُبقي ٠٠٠ ١٢٥ نسمة مقتلعين من جذورهم.

باء - وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى

٢٥ - ظل الأمن هشا في المنطقة الفرعية، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية وسط أفريقيا، مما يحد من إمكانيات الإعادة إلى الوطن. وكان لإعادة هيكلة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسحب بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد انعكاسات على إمكانية الوصول وعلى الأمن.

١ - تشاد

٢٦ - كان للتقارب بين تشاد والسودان في عام ٢٠١٠، من خلال توقيع اتفاق ثنائي وإنشاء قوة حدودية مشتركة، تأثير إيجابي على الوضع الأمني في شرق تشاد، مما سمح للوكالات الإنسانية بمساعدة اللاجئين السودانيين والحفاظ على الطابع المدني للمخيمات.

٢٧ - وسُحبت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، بناء على طلب الحكومة التشادية، ونُقلت مسؤولياتها إلى المفرزة الأمنية المتكاملة التابعة لتشاد بسلاسة ودون أن يترك ذلك آثارا سلبية على الأمن داخل مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا وحولها، مما ساعد على تهيئة بيئة مواتية لعودة نحو ٠٠٠ ٥٠ مشرد داخلي. غير أن السياق الأمني العام ظل هشا بسبب الوضع المتقلب في البلدان المجاورة. وأدت الاضطرابات في دارفور وفي جمهورية أفريقيا الوسطى بوجه خاص إلى الحد من فرص لاجئي هذين البلدين في العودة إلى ديارهم.

٢ - جمهورية أفريقيا الوسطى

٢٨ - في نهاية عام ٢٠١٠، كانت جمهورية أفريقيا الوسطى تستقبل ٠٠٠ ٢٢ لاجئ معظمهم من تشاد والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين أدت المواجهات بين القوات الحكومية وحركات المتمردين إلى تشرد ٠٠٠ ١٧٦ نسمة داخليا. وكان من الصعب توفير المساعدة للاجئين والمشردين داخليا، وأسفرت الهجمات على العاملين في مجال المعونة في مطلع عام ٢٠١١ عن تعليق الأنشطة وعن تقييد التنقل داخل المنطقة.

٢٩ - وساعد توقيع اتفاق سلام بين الحكومة والجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية على تحقيق الاستقرار في الجزء الغربي من البلد؛ غير أن سحب بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد أدى إلى تدهور الوضع الأمني في الشرق. وأفضى تزايد أنشطة جيش الرب للمقاومة إلى التشريد الداخلي لنحو ٠٠٠ ٣٠ نسمة وإلى نقل ٢٥٠ ٣ لاجئا سودانيا من أوانجا إلى بامباري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٣ - جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٠ - ظل استمرار الاقتتال وانعدام الأمن في كثير من المناطق يسبب مزيدا من التشرد في البلد. وفي كيفو الشمالية والمقاطعة الشرقية، أدت العمليات العسكرية وأنشطة الجماعات المسلحة، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة، إلى تشريد أكثر من ٠٠٠ ١٨٠ نسمة في عام ٢٠١٠، مما يرفع العدد الإجمالي للمشردين داخليا في البلد إلى ١,٧ مليون نسمة.

٣١ - وأعاقت الأوضاع الأمنية الوصول إلى اللاجئين والمشردين داخليا إعاقة شديدة. كما أعاق التخفيض التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي اقترن بغياب السلطة الفعلية للدولة وبعدم وجود قوات جيش أو شرطة مدربة تدريبا جيدا، إمكانية الوصول إلى الناس الذين يحظون بالاهتمام. وقوض هذا الأمر الجهود الرامية إلى حماية ومساعدة اللاجئين الروانديين في مقاطعتي كيفو، فضلا عن المشردين داخليا في بعض المناطق من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتنغا وإكواتور والمقاطعة الشرقية.

٣٢ - وأصبح العنف الجنسي والجنساني سمة واسعة الانتشار من سمات النزاع الدائر في البلد، وعملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن كثب، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، مع الحكومة في القيادة المشتركة لعنصر الوقاية والحماية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة هذه الأفعال العنيفة. وتم نشر ٣٢ موظفا إضافيا يُعنون بالحماية وتنفيذ مشروع تجريبي لجمع الحطب.

٣٣ - وهيأت سلسلة من الاتفاقات الثلاثية الأطراف بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة المجال لزيادة أعداد العائدين إلى البلد. وقد عاد أكثر من ٠٠٠ ٨٥ لاجئا كونغوليا إلى ديارهم من جمهورية تترانيا المتحدة منذ عام ٢٠٠٥، وانتهت عملية الإعادة إلى الوطن التي نفذت في زامبيا بعودة ٠٠٠ ٤٠ لاجئ كونغولي.

٤ - جمهورية تترانيا المتحدة

٣٤ - في جمهورية تترانيا المتحدة، أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للاندماج المجتمعي في آب/أغسطس ٢٠١٠ كي تصاحب تجنيس نحو ٠٠٠ ١٦٢ لاجئ من بوروندي. واستمرت الحكومة في إدماج المواطنين المجنسين حديثا، بما يطوي صفحة وضع من أطول أوضاع اللاجئين أمدا في أفريقيا.

٣٥ - وفي حين عاد نحو ٠٠٠ ٥٠٠ لاجئ بوروندي إلى ديارهم منذ عام ٢٠٠٢، لا يزال ٠٠٠ ٣٧ لاجئ آخرين موجودين في مخيم متابيلا. وعلى أمل أن يعود أولئك اللاجؤون إلى بوروندي، تنظر الحكومة التترانية في أن تطبق من جانب واحد، بحلول نهاية عام ٢٠١١، الحكم الخاص بانتهاء الظروف. وتستكشف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خيارات تشجع اللاجئين على العودة الطوعية إلى بلدانهم والوقوف على من قد لا يزالون بحاجة إلى حماية دولية.

٥ - غابون

٣٦ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أعلنت حكومة غابون نيتها الإعلان عن انتهاء الظروف المسوغة للحصول على مركز اللاجئ، بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١، وذلك فيما يخص قرابة ٠٠٠ ١٠ لاجئ كونغولي مسجل في البلد فر معظمهم إلى غابون من جراء نزاع ١٩٩٧-٢٠٠٠. وعلى الرغم من أن الاستناد إلى الحكم الخاص بانتهاء الظروف فيما يخص اللاجئين الكونغوليين ممارسة صائبة للسيادة الوطنية بموجب اتفاقية عام ١٩٥١، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد دعت إلى أن يُعفى من تطبيق الحكم اللاجؤون الذين ما زالوا يحتاجون إلى حماية دولية.

جيم - غرب أفريقيا

٣٧ - أسفر المأزق السياسي الذي أعقب الانتخابات الرئاسية التي جرت بكوت ديفوار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ عن تشرد داخلي واسع النطاق وعن نزوح نحو ٠٠٠ ١٧٠ لاجئ إلى البلدان المجاورة، وأساسا ليبريا وغينيا وغانا. وتولى منسق الشؤون الإنسانية قيادة استجابة الأمم المتحدة داخل كوت ديفوار من خلال النهج العنقودي، في حين تولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنسيق الاستجابة المتعلقة بحماية اللاجئين ومساعدتهم، عن طريق العمل عن كثب مع السلطات الوطنية في بلدان اللجوء.

٣٨ - ومع انتهاء الأزمة السياسية في نيسان/أبريل ٢٠١١، بدأ اللاجؤون والمشردون داخليا في العودة، على الرغم من أن تدفقات جديدة للمشردين واللاجئين قد استمرت في بعض المناطق. وتسبب تحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود بين كوت ديفوار وليبريا قلقا متزايدا، وخاصة مع اقتراب الانتخابات الوطنية في كلا البلدين.

٣٩ - وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير ظلت الحالة الإنسانية العامة في البلد بالغة السوء. فحتى حزيران/يونيه ٢٠١١، كان ٠٠٠ ٢٠٠ نسمة لا يزالون، كما تفيد التقديرات، مشردين داخليا في الغرب، في حين كان ٥٠٠ ١٧٧ من مواطني كوت ديفوار ما زالوا لاجئين في المنطقة، وأساسا في ليبريا.

دال - الجنوب الأفريقي

٤٠ - تفرض الهجرة المختلطة ضغوطا على الموارد الإنسانية بطول الطريق المتجه من شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى جنوباً صوب جنوب أفريقيا. ويؤدي الخلط القائم في ذهن الجمهور بين اللاجئين وطالبي اللجوء المحتاجين إلى الحماية، من جهة، وبين غيرهم ممن يتنقلون لدواع اقتصادية أو لأسباب أخرى، من جهة ثانية، إلى تقويض الدعم المقدم لطالبي اللجوء وإلى اتباع سياسات أكثر تقييدا في مجال توفير الحماية.

١ - موزامبيق

٤١ - تسارعت خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ وتيرة تدفق اللاجئين بالقوارب من مومباسا بكينيا، وفي بعض الحالات من الصومال مباشرة، وهو تدفق سهلته شبكات التهريب، وأسفر ذلك عن تسجيل أكثر من ٠٠٠ ٧ إثيوبي وصومالي في مخيم ماراتين. وبينما كان هؤلاء الأفراد يواصلون، خلال عام ٢٠١٠، طريقهم بصفة عامة صوب جنوب أفريقيا في غضون أيام، فإن تزايد جهود إنفاذ القانون في عام ٢٠١١ أدى إلى بقاء أعداد أكبر في المخيم لفترات أطول، وفرض هذا الوضع ضغوطا هائلة على الهياكل الأساسية والخدمات وأوجد توترات فيما بين قاطني المخيم العاديين. ويجري الاحتفاظ الآن بالصوماليين والإثيوبيين القادمين بالقوارب بالقرب من كابو دلغادو في شمال البلد، وهي منطقة يعد الدعم الإنساني فيها محدودا للغاية.

٢ - جنوب أفريقيا

٤٢ - كانت جنوب أفريقيا، التي قُدِّم إليها ٦٠٠ ١٨٠ طلب لجوء في عام ٢٠١٠، أي خُمس جميع الطلبات المقدمة على الصعيد العالمي، هي أكبر بلد يتلقى طلبات من أفراد في العالم تتلوها الولايات المتحدة الأمريكية ثم فرنسا. وتعكف جنوب أفريقيا، التي تواجه التحديات الناشئة عن ضخامة هذه الأعداد من طالبي اللجوء وعن الاستغلال الواضح للنظام، على تنفيذ سياسات جديدة ستقيد قبول طالبي اللجوء غير الحاملين للوثائق، وتعوق انتفاع مقدمي طلبات اللجوء من بلدان غير مجاورة بنظام اللجوء.

ثالثا - الاستجابة الإنسانية والتعاون فيما بين الوكالات

ألف - إصلاح الأمم المتحدة

١ - النهج العنقودي

٤٣ - على الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن حالات الطوارئ الناشئة عن النزاعات قد أدت إلى تشرد ٢٧,٥ مليون نسمة داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، تضرر مئات الملايين من حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية. واضطلعت الأمم المتحدة وشركاؤها بدور كبير في الاستجابة لحالات الطوارئ هذه، بما فيها التي وقعت في أفريقيا. وضمانا للتنسيق الفعال في حالات الطوارئ، يجري بصفة مستمرة صقل النهج العنقودي الرامي إلى تعزيز التأهب على نطاق المنظومة وكفالة مستوى رفيع من القدرة على التنبؤ ومن المساءلة في جميع القطاعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تطبيق النهج في ٢٦ بلدا من بينها البلدان الستة عشر التالية التي تقع في أفريقيا، وهي: إثيوبيا، وأوغندا[٤]، وبنن، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزمبابوي، والسودان، والصومال، وغينيا، وكوت ديفوار، وكينيا، وليبريا، وموزامبيق، والنيجر.

٤٤ - في إطار عملية إصلاح الأنشطة الإنسانية، طلبت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إجراء تقييم مستقل للنهج العنقودي. وجرى الانتهاء من المرحلة الأولى، التي ركزت على العمليات المتصلة بالتنفيذ، في عام ٢٠٠٧. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُهلت المرحلة الثانية التي تتعلق بالتأثير وبالفعالية التنفيذية في دعم الاستجابة المنسقة على

(٤) تم وقف العمل بالنهج العنقودي في أوغندا في عام ٢٠١٠، لأن الوضع تطلب توجيه الجهود صوب الإنعاش والتنمية.

المستوى القطري. وتضمن التقييم تحليلا تفصيليا لعمليات تخص ستة بلدان، يقع ثلاثة منها في أفريقيا (أوغندا، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية).

٤٥ - وانتهى التقييم إلى أن النهج العنقودي كان، على وجه الإجمال، ناجحا إذ أتاح تحسين المساءلة المتبادلة بين الأطراف المعنية بالأنشطة الإنسانية، وتعزيز التعاون بشأن التقييمات المشتركة للاحتياجات والتغطية القطاعية، والحد من الازدواجية. غير أن الأمر يتطلب إدخال تحسينات فيما يتعلق بدور القطاعات في النُهج التشاركية وتعزيز المساءلة إزاء المستفيدين والمساءلة المتبادلة عن النتائج الجماعية من أجل جني منافع النهج الكاملة.

٤٦ - وعملا على مواصلة تحسين الدعم التنفيذي والمساءلة، نظمت وكالات الأمم المتحدة والشركاء بعثات لدعم المجموعات العنقودية في كوت ديفوار وجنوب السودان. وتحت قيادة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، تعهد الشركاء الرئيسيون للجنة الدائمة بترشيد النهج العنقودي، وتعزيز المساءلة إزاء المستفيدين، وكذلك المساءلة المتبادلة عن النتائج الجماعية، بما في ذلك من خلال آلية لاستعراض أداء من جانب النظراء.

٢ - "وحدة الأداء"

٤٧ - تستقبل ثلاثة من البلدان الأربعة التي جُرِّب فيها مفهوم "وحدة الأداء" في أفريقيا، وهي جمهورية تترانيا المتحدة، ورواندا، وموزامبيق، أعدادا كبيرة من اللاجئين. وفي جمهورية تترانيا المتحدة، قام البرنامج المشترك لإدارة الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى التنمية المستدامة بإشراك وكالات إنمائية في إعادة تأهيل الأصول في مخيمات اللاجئين السابقة في شمال غرب البلد وتحويلها إلى مرافق لتقديم خدمات اجتماعية، تشمل الخدمات الصحية والتعليمية والتدريب المهني. وتضمنت برامج الأمم المتحدة المشتركة في موزامبيق مبادرة لعمالة الشباب تعود بالنفع على اللاجئين، في حين يساعد البرنامج المشترك الرامي إلى تعزيز إلحاق الأطفال بالتعليم، ولا سيما الفتيات، على توفير فرص الحصول على التعليم الأساسي للأطفال في حالات الطوارئ، بمن فيهم المتضررون من التراع.

٤٨ - واعتمدت عدة أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة مفهوم "وحدة الأداء"، في حين تنفذ أفرقة أخرى نهج "البرنامج الواحد" الذي يشكل منهاجا لتوفير الحماية للاجئين والعائدين والمشردين داخليا ولتنفيذ أنشطة تقدم حلولا لهم ضمن الإطار الأوسع نطاقا لتخطيط التنمية الوطنية.

٣ - البعثات المتكاملة

٤٩ - حققت البعثات المتكاملة نتائج هامة لعمليات إنسانية كثيرة كُلِّف فيها أفراد حفظ السلام بضمان حماية المدنيين، وتيسير الوصول للأغراض الإنسانية، وإيصال المساعدات، وتهيئة ظروف أمنية مواتية لعودة المشردين، غير أن الحالات التي يتواصل فيها النزاع أو يعد السلام فيها هشا ويشارك فيها أفراد حفظ السلام في عمليات عسكرية في الوقت نفسه، تثير شواغل وكالات المعونة إزاء ما قد ينطوي عليه الارتباط الوثيق بين العناصر السياسية والعسكرية للبعثات المتكاملة من انعكاسات سلبية على التصورات المتعلقة بحياد العمل الإنساني والحيز الإنساني.

٥٠ - كما أن سحب قوات حفظ السلام الدولية في الحالات التي تتسم بغياب الأمن يمكن أن يخلق أيضا فراغا أمنيا يعوق أنشطة الحماية والمساعدة ويمثل مخاطر لكل من المشردين والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. فالإنهاء التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، على سبيل المثال، في تشاد في نهاية عام ٢٠١٠، قد اقتضى من الوكالات أن تتحرك سريعا لكفالة الاستمرارية في إطار أمن العمليات من خلال المفرزة الأمنية المتكاملة التابعة لتشاد.

٥١ - ومن الأمور الجوهرية تحديد دور البعثات في حماية المدنيين في إطار المسؤوليات المنوطة بها فيما يخص حماية الوكالات الإنسانية، ووضع آليات تنسيق فعالة. وقد وُضعت استراتيجية منظومة الأمم المتحدة لحماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة تعاونية من جانب بعثة حفظ السلام في البلد (وهي الآن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية) والمجموعة المعنية بالحماية. وتقوم هذه المجموعة المعنية بالحماية، استنادا إلى أنشطتها المتعلقة بالرصد، بإبلاغ بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالحالات التي تتطلب العمليات الإنسانية فيها تواجدا أمنيا أو دوريات أمنية بصفة عاجلة أو معززة.

٤ - هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام

٥٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت البلدان التالية مدرجة في جدول أعمال لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام: بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبريا. قدم صندوق بناء السلام الدعم لأكثر من ١٠٠ مشروع في ١٥ بلدا، من بينها البلدان المذكورة أعلاه. وتلقت عدة وكالات، من بينها برنامج الأغذية العالمي، دعما من الصندوق لأول مرة خلال هذه الفترة الزمنية.

٥٣ - وخلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وافق صندوق بناء السلام على مشاريع تتضمن: تيسير الحوار بين الطوائف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وحماية التعايش السلمي بين المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة لهم في منطقة بونتلاند الصومالية؛ ووضع برامج للتثقيف في مجال التعايش السلمي والسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وتمكين المجتمعات المحلية في ليبريا؛ وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية بطريقة تراعي ظروف النزاع في جنوب كردفان بالسودان؛ وتوفير دعم عملياتي للمفرزة الأمنية المتكاملة في شرق تشاد.

باء - تعزيز مبادئ الحماية الدولية

٥٤ - تستند حماية اللاجئين في أفريقيا إلى التصديق الواسع النطاق على الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ (٤٣ دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، وكذلك على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المنظمة للنواحي الخاصة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩ (٤٤ دولة). غير أن دولا أفريقية كثيرة لديها تحفظات على اتفاقية عام ١٩٥١، مما يقيد ممارسة حقوق هامة مثل حرية التنقل، والحصول على التعليم، والحق في عمل بأجر. ومن المأمول، في هذه السنة التي توافق الذكرى السنوية الستين لاتفاقية عام ١٩٥١، أن تتخلى الدول عن هذه التحفظات التي تعوق الاعتماد على الذات، وتجعل اللاجئين معتمدين على المعونة، وتجبرهم على الرزوح على مدى سنوات في أوضاع يتطاول أمدها.

٥٥ - وتمنع سياسات الإيواء في المخيمات المطبقة في كثير من البلدان الأفريقية اللاجئين وطالبي اللجوء من العيش في المناطق الحضرية، وتحد من إمكانيات توفير الحماية والمساعدة لمن ينتقلون من المخيمات صوب البلدات والمدن بحثا عن فرص تعليمية أو اقتصادية. وتتضمن سياسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة باللاجئين في المدن لعام ٢٠٠٩ استراتيجية ومنهاجا تنفيذيا لإحراز تقدم في ذلك المجال.

١ - تعزيز نظم الحماية الوطنية للاجئين

٥٦ - تمر تشريعات أو سياسات جديدة أو محدثة بمراحل مختلفة من التطوير في أنغولا وتشاد وزامبيا والسودان وكينيا وبلدان أخرى في أفريقيا، وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى الحكومات مشورة تقنية تستهدف ضمان الاتساق مع المعايير الدولية.

٥٧ - وتلقت الحكومات دعما على صعيد بناء القدرات في مجالات مثل تحديد مركز اللاجئين، تضمن تقديم مشورة تقنية إلى المحكمين بشأن تحديدهم لهذا المركز تعزيزا لجودة قراراتهم، ومعلومات تتعلق بالبلد الأصلي. وقُدم تدريب أثناء العمل بشأن التسجيل والفرز

في إثيوبيا وتشاد وجيبوتي والصومال. وأتاح التعاون مع الهيئات القضائية في السودان وكينيا تعزيز المعارف والخبرات وتدعيم تطبيق المبادئ المتعلقة بقوانين اللاجئين.

٢ - الهجرة المختلطة

٥٨ - طرح الطابع المختلط لحركات الهجرة في القارة تحديات على السلطات الوطنية وجعل من الصعب تحديد الأشخاص المحتاجين إلى حماية دولية، وخاصة عندما يكون موظفو الحدود والأمن مفتقرين إلى الموارد أو التدريب أو آليات الفرز. وأدى نطاق التنقلات المختلطة والتصورات عن إساءة الاستخدام إلى حمل بعض البلدان الأفريقية على اعتماد سياسات متزايدة التقييد بشأن اللجوء.

٥٩ - وتتبع حركات الهجرة المختلطة في أفريقيا ثلاث طرق رئيسية هي: من القرن الأفريقي جنوبا صوب جنوب أفريقيا؛ ومن القرن الأفريقي صوب اليمن أو مصر ومن هناك إلى الشرق الأوسط أو أوروبا؛ ومن غرب أفريقيا صوب أوروبا. ويواجه اللاجؤون وطالبو اللجوء والمهاجرون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بهم، تشمل السرقة، والابتزاز، والاختطاف، والاتجار بهم، والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد تعرض مئات من هؤلاء الأفراد للغرق في البحر لدى محاولتهم عبور خليج عدن والبحر المتوسط، أو قبالة ساحل موزامبيق. وقد تعاونت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والحكومات وشركاء آخرون على استهلال عملية تشاورية للاستجابة للتحديات التي تطرحها الهجرة المختلطة.

٦٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، استضافت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مؤتمرا إقليميا عن حماية اللاجئين والهجرة الدولية في دار السلام. وأتاح المؤتمر للدول والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وضع استراتيجيات للاستجابة لحركات الهجرة المختلطة بطريقة تراعي مقتضيات الحماية.

٦١ - وفي منطقة خليج عدن، أنشئت أمانة إقليمية للهجرة المختلطة في نيروبي في آذار/مارس ٢٠١١ من جانب منظمات غير حكومية، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل تحسين التنسيق، وتبادل المعلومات، ودعم أفرقة العمل الوطنية في المنطقة. وفي غرب أفريقيا، اشتركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في وضع دليل عن ”حماية اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يتنقلون في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا“، وذلك من أجل إعلام وتدريب

الموظفين الحكوميين والدوليين وموظفي المنظمات غير الحكومية المعنيين بقضايا اللجوء والهجرة في غرب أفريقيا.

٣ - تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالمشردين داخليا

٦٢ - وافق شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الذكرى السنوية الأولى لاعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم (اتفاقية كمبالا). وقد عملت وكالات الأمم المتحدة عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن وضع وتنفيذ خطة عمل الاتحاد لتعزيز وتنفيذ اتفاقية كمبالا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤتمرا للخبراء الحكوميين في أديس أبابا لخلق زخم يدعم التصديق على الاتفاقية. وشارك المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بحقوق الإنسان الخاصة بالمشردين داخليا، المعين حديثا، ووكالات الأمم المتحدة، في اجتماع استشاري إقليمي عن تنفيذ خطة العمل نظمه الاتحاد الأفريقي في ملاوي في آذار/مارس ٢٠١١، وفي اجتماع مماثل عُقد في كينشاسا في أيار/مايو ٢٠١١.

٦٣ - وبحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١١، كانت ٣١ دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي قد وقّعت اتفاقية كمبالا وكانت ٥ دول قد أودعت صكوك التصديق لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويتعين توافر ١٥ تصديقا قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

٦٤ - واعتمدت عدة حكومات قوانين وسياسات محلية لحماية المشردين داخليا، من بينها أنغولا وأوغندا وبوروندي والسودان وسيراليون وليبريا. وفي كينيا، وُضع مشروعُ سياسةٍ من خلال عملية تشاركية ضمت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وممثلي المشردين داخليا. ووافقت حكومة بوروندي على سياسة وطنية بشأن إعادة إدماج المتضررين من النزاعات، بمن فيهم المشردون داخليا.

٦٥ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في وضع أطر معيارية، ما زال المشردون داخليا في أفريقيا يواجهون تحديات ضخمة. ويشكل الافتقار إلى الأمن المادي، المقترن بنقص فرص الوصول أمام الوكالات الإنسانية، تهديدا خطيرا في أوضاع النزاع مثل الوضعين القائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. وفي بعض الحالات، لا تعترف الحكومات اعترافا كاملا بدور الوكالات بطريقة تتفق مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي. وقد أهملت الاستجابات المؤسسية مجموعات معينة من المشردين داخليا، مثل المجموعات التي تقيم في المناطق الحضرية أو خارج المخيمات.

٤ - حالات انعدام الجنسية

٦٦ - يوافق عام ٢٠١١ الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١. وفي أفريقيا، لا يوجد بين الدول الموقعة للاتفاقيتين الدوليتين اللتين تتناولان تحديدا انعدام الجنسية، وهما الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص العديمي الجنسية لعام ١٩٥٤ واتفاقية عام ١٩٦١، إلا ١١ دولة طرفا و ٧ دول أطراف، على التوالي. وتُشَجَّع الدول على الانضمام إلى الاتفاقيتين، إظهارا لدعم ما تتضمناه من مبادئ.

٦٧ - وأثارت عدة حكومات، في سياق جهود الإصلاح القانوني، مسألة عدم توافق قوانين الجنسية المحلية مع هاتين المعاهدتين الدوليتين ومع معايير حقوق الإنسان ذات الصلة. وفي كينيا، ينتظر اعتماد دستور جديد في آب/أغسطس ٢٠١١ من شأنه أن يمنح النساء حقوقا متساوية للرجال في منح الجنسية للأطفال، وأن يستحدث ضمانات هامة أخرى ضد انعدام الجنسية. ويجري في الوقت الحاضر مواءمة قانون الجنسية الكينية مع الدستور.

٦٨ - وقد أثار الاستقلال المتوقع لجنوب السودان شواغل إزاء انعدام الجنسية، وبعث مخاوف من أن تُسحب الجنسية السودانية من الأشخاص المنتمين إلى جنوب السودان ثم أن يجد هؤلاء أنفسهم غير مؤهلين للحصول على جنسية الجمهورية الجديدة. ودعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى وجوب ألا يفقد أحد جنسيته قبل اكتساب جنسية دولة أخرى، وما برحت تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان ومع الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ وشركاء آخرين، لتقديم مشورة تقنية إلى الطرفين بشأن مسائل الجنسية. واستكملت هذه الجهود بمشاريع لتسجيل المواليد والتوثيق المدني باستخدام أفرقة متنقلة.

٦٩ - وفي كوت ديفوار، سعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام ٢٠٠٧ إلى تحديد الأشخاص المعرضين لأن يصبحوا عديمي الجنسية، وإلى مساعدتهم على تسجيل المواليد والحصول على وثائق الهوية والجنسية، مع تعزيز قدرة موظفي السجل المدني والشركاء الذين يتعاملون مع قضايا الجنسية المعقدة. وفي موزامبيق، أُطلق مشروع تجريبي في عام ٢٠١٠ لتحديد الأشخاص العديمي الجنسية أو المعرضين لأن يصبحوا عديمي الجنسية بسبب غياب التسجيل المدني. وقد أدرجت مسألة انعدام الجنسية في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

٥ - التسجيل والتوثيق

٧٠ - يعد تسجيل طالبي اللجوء واللاجئين وتزويدهم بوثائق فردية أداة حماية هامة تحدد إمكانية حصول الفرد على المأوى والمساعدة والخدمات الأساسية، وكذلك قدرته على ممارسة الحقوق الأساسية الأخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسجيل لاجئين سودانيين في شرق تشاد، باستثناء الموجودين في مخيم أور كاسوني، وتلقى من تزيد أعمارهم على ١٨ عاما بطاقات هوية. وفي شرق السودان، يشكل التحقق من اللاجئين الإريتريين المقيمين في المراكز الحضرية، الذي أعقب عملية مماثلة نفذت في عام ٢٠٠٩ بشأن اللاجئين المقيمين في المخيمات، خطوة صوب إيجاد حلول مستديمة لوضع اللاجئين هذا الذي استطال أمده.

٧١ - وتولت حكومة كينيا، اعتبارا من آذار/مارس ٢٠١٠، المسؤولية عن تسجيل طالبي اللجوء الحديثي الوصول، وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفير الدعم التقني والتدريب. غير أن الزيادة الحادة في أعداد القادمين الجدد أدت إلى تأخيرات كبيرة في عمليات التسجيل، وتطلب هذا أن يتوخى الشركاء المرونة لدى توفير الحماية والمساعدة للاجئين أثناء فترة الانتظار. وتبذل جهود لتعزيز قدرة الحكومة في مجال التسجيل من أجل مواكبة التدفق الحالي.

٧٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، دخلت المعايير الجديدة التي وضعتها منظمة الطيران المدني الدولي لوثائق السفر حيز النفاذ، مما أسقط صلاحية وثائق السفر التقليدية الصادرة للاجئين وعديمي الجنسية بموجب الاتفاقيات المتعلقة باللاجئين، وهي وثائق غير مقروءة آليا ولا تتضمن سمات أمنية مطلوبة أخرى. وعلى الرغم من أن معظم البلدان الأفريقية تُصدر الآن جوازات سفر وطنية مقروءة آليا تمتثل لمعايير منظمة الطيران المدني الدولي، فلم يبدأ أي منها في إصدار وثائق سفر بموجب الاتفاقيات تفي بالمعايير الجديدة، مما يضع حواجز أمام اللاجئين وعديمي الجنسية الذين يحتاجون للسفر إلى الخارج لأسباب عاجلة، مثل العلاج الطبي أو لم شمل الأسرة. وتُشَجَّع الدول الأفريقية على إنتاج وثائق سفر بموجب الاتفاقيات تمتثل لمعايير منظمة الطيران المدني الدولي.

٦ - الوقاية من العنف الجنسي والجنساني والتصدي له

٧٣ - يمثل العنف الجنسي والجنساني مشكلة خطيرة تتفاقم من جراء أوضاع التشرد. وتشكل الوقاية من العنف الجنسي والجنساني والتصدي له أولوية رئيسية للأمم المتحدة. ويؤدي التنسيق والشراكة فيما بين الوكالات واتِّباعها لنهج متعدد القطاعات إلى مساعدتها

على تقييم المخاطر وخطط التدخل، بما في ذلك أنشطة الوقاية، وعلى توفير النظم التي تكفل سلامة الناجين من هذا العنف وإحالتهم للحصول على الدعم الطبي والقانوني والنفسي.

٧٤ - وتشترك طائفة من الوكالات، في كل من إثيوبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي والسودان والصومال وكوت ديفوار وكينيا وليبريا، في تنفيذ الأطر المشتركة بين الوكالات للتصدي للعنف الجنسي والجنساني بين المشردين داخليا.

٧٥ - وعلى الرغم من هذه الجهود، يسهم وصم الناجين من جانب مجتمعاتهم واستمرار إفلات مرتكبي العنف الجنسي والجنساني من العقاب في نقص الإبلاغ وفي الافتقار إلى بيانات واضحة. ونتيجة لذلك، لا يحصل الناجون من هذا العنف في كثير من الأحيان على المساعدة أو على العدل الذي يحتاجون إليه ويستحقونه. ويواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية التوسع في استخدام نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني من أجل تعزيز جمع البيانات السرية وتحليلها والاهتداء بها في التدخلات المنفذة في أفريقيا.

٧٦ - وفي جنوب السودان، أوضحت دراسة شاملة مشتركة بين الوكالات صدرت في أيار/مايو ٢٠١١ تعقيدات الظاهرة وأبعادها الثقافية. وستشكل توصيات الدراسة أساسا تسند إليه وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في وضع البرامج المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، بالتعاون الوثيق مع السلطات.

٧ - توفير الحماية بنهج يراعي العمر ونوع الجنس والتنوع

٧٧ - استمر المشروع المتعلق بالقدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية، التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، في نشر خبراء في المسائل الجنسانية في بلدان مختلفة بأفريقيا للمساعدة على تعميم مراعاة هذه المسائل في الاستجابات الإنسانية. وتتبع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سياسة تراعي العمر ونوع الجنس والتنوع وتركز على المساواة بين الجنسين، واتباع نهج مجتمعي، وأهمية الشراكات.

٧٨ - وعملا على الاستجابة للاحتياجات المحددة للأطفال في الأوضاع الإنسانية، تم نشر خبراء في حماية الأطفال في إثيوبيا وأوغندا ورواندا وزامبيا والسودان والكونغو وكينيا وليبريا. وساعدت لجنة الانقاذ الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تعزيز القدرات المتعلقة بتحديد المصالح العليا للأطفال غير المصحوبين بذويهم والمفصولين عنهم من خلال توفير التدريب ونشر الخبراء في إثيوبيا ورواندا وزامبيا وكينيا ووضع دليل ميداني ومواد تدريبية بشأن تحديد المصالح العليا للأطفال.

٧٩ - وفي أوغندا، نفذت عملية شاملة للوقوف على سمات اللاجئات الكونغوليات المعرضات للمخاطر في المخيمات والمناطق الحضرية مما ساعد على تحديد الاستجابات الملائمة لاحتياجاتهن الطبية والنفسية والحمائية والأمنية. وفي كل أنحاء أفريقيا، تُستخدم إعادة التوطين كأداة لحماية اللاجئين الذين لا يتسنى تلبية احتياجاتهم المحددة المتعلقة بالحماية في البلدان التي لجأوا إليها، مراعاة للجوانب المتعلقة بالعمر ونوع الجنس والتنوع.

٨٠ - واستحدث عدد من التدخلات لمساعدة اللاجئات والمشردات داخليا اللاتي تواجهن صعوبات خاصة، بمن فيهن النساء ربات الأسر وذوات الإعاقة واللاجئات المسنات، على الاعتماد على الذات، مما يساعد على الحد من تعرضهن للاستغلال والانتهاك.

جيم - إيصال المساعدة والاحتياجات الخاصة

١ - الغذاء

٨١ - ظل الجوع تحديا بالغ الأهمية في أفريقيا. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن نحو ٢٣٩ مليون نسمة، أو ربع سكان القارة تقريبا، يعانون من نقص التغذية.

٨٢ - وعلى وجه الإجمال، تعد الحالة التغذوية للاجئين وللأشخاص الآخرين الذين يحظون بالاهتمام هشة: فنحو ثلث جميع الفئات التي استقصيت أوضاعها في عام ٢٠١٠ سُجلت فيها مستويات لسوء التغذية الحاد الشامل تزيد على ١٠ في المائة، وفي ٨٣ في المائة من تلك الحالات سجلت مستويات لفقر الدم في أكثر من ٤٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة. وتشكل برامج التغذية التعاونية، التي تركز على علاج سوء التغذية الحاد الشديد والمتوسط والوقاية منهما، جزءا لا يتجزأ من العمليات التي تخدم اللاجئين، ويشارك فيها الوكالات، والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في الصحة والتغذية، والشركاء الحكوميون.

٨٣ - وقد أدت المجاعة في الصومال إلى تفاقم المعاناة التي سببها الصراع الجاري، مما أجبر كثيرا من اللاجئين على الفرار إلى البلدان المجاورة. وكانت مستويات سوء التغذية بين اللاجئين الصوماليين الذين وصلوا إلى إثيوبيا في نيسان/أبريل ٢٠١١ أعلى من أي مستويات سجلت في بلدان منطقة شرق أفريقيا خلال العقدين الماضيين، حيث وصلت مستويات سوء التغذية الحاد إلى ٤٥ في المائة، وكان طفل واحد تقريبا من كل أربعة أطفال يعاني من سوء التغذية الحاد الشديد. وقدمت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها مساعدات غذائية وخدمات تتعلق بتوفير الرعاية الصحية المياه والصرف الصحي، مع العمل على الوقاية من ظهور حالات جديدة من سوء التغذية بين الأطفال والحوامل والمرضعات وتوفير العلاج الأساسي المنقذ للحياة.

٢ - الصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٨٤ - تشكل صحة اللاجئين والعائدين وغيرهم من المشردين قسرا عنصرا رئيسيا من عناصر الحماية. وفي صفوف المشردين قسرا في البلدان المنخفضة الدخل، تتمثل أهم خمسة أسباب لوفيات الأطفال دون سن الخامسة في: الملاريا؛ وسوء التغذية؛ والحصبة؛ والإسهال؛ والتهابات الجهاز التنفسي.

٨٥ - وفي الماضي، كانت كثير من الاستراتيجيات الصحية التي تخدم اللاجئين تصمم من أجل اللاجئين المقيمين في المخيمات. وقد بات من الحيوي، بعدما أصبح نحو نصف لاجئي العالم يعيشون الآن خارج المخيمات، ضمان حصولهم على خدمات صحية ميسورة التكلفة في المناطق الحضرية. وقد وضعت توجيهات تنفيذية لبرامج الصحة العامة في المناطق الحضرية تتضمن خطوات عملية لإدماج اللاجئين في الخدمات الصحية الحكومية، مع تجنب البرامج الموازية حيثما أمكن.

٨٦ - وتتضرر أفريقيا من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أكثر من أي منطقة أخرى في العالم. وقد نفذت برامج شاملة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صفوف اللاجئين عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والأطراف المشاركة في رعايته، والبرامج الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز.

٨٧ - وأدت الجهود الرامية إلى إدراج مشاريع تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية وتعزيز الصلات مع البرامج المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى تحقيق تحسينات كبيرة. إذ تزيد التغطية بخدمات الرعاية أثناء الحمل على ٩٠ في المائة في معظم المخيمات التي يوجد بها اللاجؤون منذ أمد طويل، وتنتفع ٧٧ من الحوامل بخدمات الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل. كما زادت نسبة الولادات التي يرعاها عاملون صحيون ذوو مهارة.

٨٨ - وظل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يطلب إلى الحكومات أن تدرج اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يحظون بالاهتمام في الخطط والسياسات والاقتراحات الوطنية المتعلقة بفيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز، وظل يعمل مع الشركاء لتعزيز النظم الصحية، وخاصة خدمات الأمومة المأمونة، من أجل تقليل أمراض ووفيات الوالدات والمواليد.

٨٩ - وفي عام ٢٠١٠، قدمت خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز، التي تعد أكبر مصدر لتمويل أنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صفوف اللاجئين، ما يقرب من ٥ ملايين دولار لبرامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج ورعاية اللاجئين المصابين بهما في إثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا ورواندا وزامبيا وكينيا.

٩٠ - وفي أوضاع اللاجئين التي طال أمدها، تضمنت الجهود الرامية إلى تعزيز جودة البرامج الصحية وضع بروتوكولات سريرية موحدة، وإنشاء خدمات لإدارة الأدوية وخدمات مختبرية، وتحسين الرصد. ومع قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإنشاء النظام الشبكي للمعلومات الصحية، WebHIS، تمكن الموظفون بفضل سهولة الوصول إلى البيانات وتفسيرها في الوقت المناسب من ترتيب أولوية العمل والإبلاغ في الأوضاع التي طال أمدها.

٣ - التعليم

٩١ - يشكل ضمان الحصول على التعليم الجيد النوعية في أفريقيا في بيئات تكفل الحماية تحديا رئيسيا، حتى فيما يخص المستوى الابتدائي. وتعد الأمية واسعة الانتشار والفرص محدودة للحصول على التعليم في الطفولة المبكرة وفي ما بعد المرحلة الابتدائية، وللانتفاع بتعليم الكبار والتعليم غير النظامي والتدريب المهني. ويسبب نقص فرص التعلم الجيد النوعية مخاطر كبرى على صعيد حماية الأطفال والشباب المتسربين من المدارس، ويؤدي إلى تقلص الفرص المتاحة لتوفير حلول مستديمة.

٩٢ - وقد دعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تعليم أطفال اللاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة لهم في عدة بلدان عن طريق توفير مواد للتدريس والتعلم، وتدريب المعلمين، وفصول الدراسة. وقدم برنامج الأغذية العالمي وجبات مدرسية مغذية للاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة لهم، مما يؤدي إلى زيادة معدل القيد بالمدارس والانتظام في الدراسة.

٩٣ - وقد أسهمت، فيما يبدو، ثلاثة أهداف تعليمية متكاملة، هي زيادة فرص الحصول على التعليم وتحسين نوعيته وتعزيز الحماية، في إحداث اتجاه صعودي طفيف في معدلات قيد أطفال اللاجئين بالمدارس الابتدائية وفي التكافؤ بين الجنسين ضمن الملتحقين بها. غير

أن معدلات القيد في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي تبعث على القلق بوجه خاص، إذ لا تزيد نسبة قيد الفتيات في المدارس الابتدائية على ٥٥ في المائة وفي التعليم الثانوي على ١٠ في المائة.

٩٤ - وأسهمت حملة ninemillion.org، التي أُطلقت لزيادة تعليم الفتيات، في زيادة فرص انتفاع أكثر من ٠٠٠ ٤٦٠ طفل وشاب بالتعليم والرياضة والتكنولوجيا في ٢٠ بلدا أفريقيا. ومن خلال برنامج المنح الدراسية الذي يديره صندوق مبادرة ألبرت أينشتاين الألمانية الأكاديمية للاجئين، أتيحت لأكثر من ١٧٠ ١ طالبا لاجئا من أفريقيا فرصة للتقدم في دراساتهم الجامعية.

٤ - فرص كسب الرزق

٩٥ - تعد فرص اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا لكسب الرزق في أفريقيا هشة ومعقدة. ويتطلب تعزيز سبل كسب الرزق الجمع بين التدابير القصيرة الأجل والتدابير الطويلة الأجل بهدف بناء قدرة الناس على استعادة حيويتهم وتنويع خياراتهم الاقتصادية لتمكينهم من الإسهام إيجابيا في التنمية المحلية.

٩٦ - وتتعاون منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، على تطبيق استراتيجيات لدعم سبل كسب الرزق في أفريقيا، تشمل عمليات تقييم للأسواق المحلية واستقصاءات اجتماعية اقتصادية في أوغندا وتشاد والسودان وسيراليون وكينيا. وتجتذب خطط استراتيجية متعددة السنوات في تلك البلدان تمويلا إنمائيا وتستعين بطائفة واسعة من الأطراف في القطاعين العام والخاص تضم بنوكا ومؤسسات للتمويل البالغ الصغر في السودان وموزامبيق؛ ومؤسسات عامة وخاصة للتدريب المهني والتعليم التقني في تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا؛ وتعاونيات للعمال في موريتانيا؛ وجهات توفر التدريب والخدمات في مجال مزاولة الأعمال الحرة في أوغندا والكاميرون.

٩٧ - ووحدت منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قواهما في إثيوبيا وتشاد وموريتانيا لتوفير معارف ومهارات في مجال التمويل البالغ الصغر. وفي إثيوبيا، يسهم برنامج ''إدارة الموارد البيئية لإتاحة الانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب الرزق''، الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي، في عكس اتجاه التدهور البيئي وفي بناء القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ، وتمكن البرنامج من الوصول إلى أكثر من مليون نسمة ومن إصلاح أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ هكتار من الأراضي. وأخذت معالم التعاون المتعدد السنوات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي تتضح في السودان ضمن إطار مبادرة الحلول الانتقالية.

دال – الحلول المستديمة

٩٨ – بحكم استمرار النزاعات بلا حل وظهور حالات طوارئ جديدة، كان عام ٢٠١٠ عاما حافلا بالتحديات فيما يخص إيجاد الحلول للمشردين في أفريقيا. وتَواصل الاتجاه التناقصي المستمر منذ عشر سنوات فيما يخص العودة الطوعية للاجئين، بعد اختتام عدة عمليات كبرى للإعادة الطوعية إلى الوطن. وتمكن نحو ٠٠٠ ٤٣ لاجئ في شتى أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من العودة إلى ديارهم طوعا، وخاصة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (٠٠٠ ١٦ لاجئ)، ورواندا (٩٠٠ ١٠ لاجئ)، والسودان (١٠٠ ٧ لاجئ)، وبوروندي (٨٠٠ ٤ لاجئ).

٩٩ – وانخفض العدد الإجمالي للمشردين داخليا في أفريقيا بنحو ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة، نتيجة تيسير عودة قرابة مليون مشرد داخليا في منطقتي وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى، وفي شرق أفريقيا والقرن الأفريقي. وفي السودان، قام ٠٠٠ ٢٠٠ نسمة من الجنوبيين الذين يعيشون في شمال السودان بالانتقال إلى الجنوب، في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقد انتقل معظمهم بمساعدة سلطات جنوب السودان.

١٠٠ – وظل تقبل الحكومات للإدماج المحلي للاجئين مرتبطا ارتباطا كبيرا للغاية بالتقدم في الجهود الرامية إلى تعظيم فرص إعادة التوطين والعودة الطوعية، وإلى تحقيق تقاسم أكثر عدلا للمسؤوليات عن استضافة اللاجئين. وفي شرق السودان، ساعدت مبادرة الحلول الانتقالية المشتركة على تنفيذ شراكات جديدة، وأتاحت للوكالات تأمين موارد لدعم مبادرات الإدماج المحلي للاجئين الإريتريين الذين يعيشون في واحد من أطول أوضاع اللاجئين أمدا في أفريقيا. وتعزز المبادرة التعاون بين الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني والمجال الإنمائي بشأن برامج توفر للاجئين فرص التدريب المهني ومزاولة الأعمال الحرة والوصول إلى الخدمات المالية.

١٠١ – وبالإضافة إلى كون إعادة التوطين أداة حيوية للحماية وحلا مستديما، فإنها تعد وسيلة هامة لتقاسم المسؤولية. وفي عام ٢٠١٠، تمت إحالة نحو ٠٠٠ ٢٤ لاجئ لأغراض إعادة التوطين في مختلف أنحاء المنطقة، وكان معظم هؤلاء ينتمون إلى شرق أفريقيا والقرن الأفريقي. وكانت أكثر المجموعات عدداً بين المتقدمين هي المجموعات المنتمية إلى الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا، تتلوها المجموعتان المنتميتان إلى السودان وإثيوبيا.

هاء – القدرات والمعوقات المتعلقة بالاستجابة الإنسانية

١٠٢ – واجهت العمليات الإنسانية، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، عددا من المعوقات والتحديات. وجعلت بيئات العمل المتسمة بالعنف وانعدام الأمن من الصعب بصورة متزايدة توفير المساعدة الإنسانية وضمان حماية المستفيدين في عدد من البلدان.

١٠٣ – وظل مستوى الهجمات التي تشنها على العاملين في مجال المعونة جهات تابعة للدول، وكذلك جهات من غير الدول مستوى مرتفعا، مما يشير إلى التقلص المستمر في الحيز الإنساني، وهو أمر يؤثر على كل من المستفيدين والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. وظهر هذا بوجه خاص في جنوب ووسط الصومال، وكذلك في مناطق مختلفة من السودان حرمت فيها المنظمات الإنسانية لا من الوصول إلى السكان المتضررين فحسب، بل تعرض فيها موظفوها أيضا للإصابة أو القتل. وفي أيار/مايو ٢٠١١، قُتل في كمين موظف ببرنامج الأغذية العالمي كان موفدا في بعثة بجنوب السودان.

١٠٤ – وأسفرت زيادة التركيز على التنسيق والتأهب على المستوى المشترك بين الوكالات، من خلال مبادرات مثل الفريق العامل الفرعي المعني بالتأهب وتخطيط تدابير الطوارئ التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، عن تدعيم القدرات داخل الأمم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وفي عام ٢٠١٠، أوجدت عدة عمليات سياسية، منها انتخابات واستفتاءات نظمت في السودان والصومال وكوت ديفوار، مناخا من الهشاشة وعدم اليقين. وبذلت جهود مشتركة بين الوكالات في مجال تخطيط التأهب لمعالجة تلك الشواغل. وأتاح التوسع في نظام المجموعات العنقودية في كوت ديفوار الاستجابة بصورة أسرع للعنف الذى وقع في أعقاب الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كما كان تطبيق النهج المشترك بين الوكالات بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاسم الأهمية لنجاح الاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين في غانا والكونغو وليبريا.

واو – الشراكات مع الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة

١٠٥ – تعزز الشراكات وعمليات التنسيق والتآزر الفعالة مع المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية استجابة الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية للاجئين والعائدين والمشردين داخليا. ويجدر التنويه على وجه الخصوص بالدور الجوهري الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في إيصال المساعدات الإنسانية الحاسمة الأهمية إلى المعدمين في أوضاع تسودها مستويات عالية من غياب الأمن، مثل الوضع القائم في الصومال.

١٠٦ - وتوطدت خلال الشهور الثمانية عشر الماضية، الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وخاصة في دعم عملية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وكذلك ضمن إطار البرنامج العشري المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبناء القدرات من أجل السلام والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت وكالات الأمم المتحدة بأنشطة اتصال وتوعية في مخيمات اللاجئين في كل أنحاء القارة دعما لسنة السلام التي أعلنها الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٠.

رابعا - خاتمة

١٠٧ - يتسم تزويد اللاجئين والعائدين والمشردين بمساعدة شاملة في الوقت المناسب بأهمية حاسمة لمواجهة التحدي الواسع النطاق المتمثل في تعزيز بناء السلام والتنمية وتحقيق المساواة بين الجنسين في كل أنحاء القارة الأفريقية. ففي الأجل القصير، يتعين ضمان تزويد النساء والأطفال والرجال الذين تجبرهم النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية على ترك ديارهم بالإغاثة التي يحتاجونها للبقاء. وفي الأجل المتوسط، يجب اتخاذ خطوات لضمان تمكن هؤلاء الأشخاص من أن يحيوا حياة سلمية ومنتجة أثناء وجودهم في المنفى أو أثناء تشردهم، وهو هدف يتطلب توفير الخدمات التعليمية، وفرص كسب الرزق، والحماية من العنف الجنسي والجنساني والتجنيد القسري والاستغلال الاقتصادي. وفي الأجل الطويل، بمقدور المساعدة الإنسانية، وخاصة إذا ما رُبطت على نحو فعال بأنشطة الإنعاش المبكر والتنمية، أن تزود المنفيين والمشردين بفرص العثور على حل مستديم لمحنتهم، سواء في بلدهم أو في بلد آخر.

خامسا - توصيات

١٠٨ - تنشأ حالات الطوارئ الإنسانية في كثير من الأحيان عن إخفاقنا الجماعي في إنهاء النزاعات التي تقتلع المدنيين من جذورهم، وإني أهيب بالقادة السياسيين والمجتمع الدولي مضاعفة التزامهم بحل النزاعات التي تعاني منها أفريقيا منذ أمد طويل.

١٠٩ - وإن ممارسة الإرادة السياسية وإظهار الالتزام وإعمال الخيال على المستوى الوطني أمور بمقدورها أيضا أن تستنبط حلولا لأوضاع اللاجئين التي طال أمدها في أفريقيا، وإني أشجع الحكومات على أن تستكشف مبادرات، من بينها الإدماج المحلي، دعما لهذا الهدف.

١١٠ - وتظل حماية اللاجئين في أفريقيا أمرا حيويا، وهي تستند إلى أسس متينة من القانون والعرف، كما تجلى ذلك عندما فتحت أمم غرب أفريقيا حدودها أمام اللاجئين الفارين من النزاع والاضطرابات في كوت ديفوار. غير أن الاحتمالات المتاحة للجوء ليست إيجابية في كل مكان، إذ أن الضغوط التي تفرضها الهجرة المختلطة تحمل

بعض البلدان على اعتماد سياسات تقييدية جديدة تجعل اللاجئين المحتاجين للحماية عرضة للإعادة القسرية. وإني أحث الأمم الأفريقية على أن تجدد التزامها بضمان قدرة اللاجئين على التماس اللجوء والتمتع به.

١١١ - وفي هذا العام الذي يشهد الاحتفال بذكرى الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ والاتفاقية المتعلقة بمنع حالات انعدام الجنسية وتخفيضها لعام ١٩٦١، أُشجع بقوة جميع الدول على أن تصدق على الالتزامات المكرسة في هذين الصكين وغيرهما من صكوك دولية وإقليمية تحمي حقوق اللاجئين والعديمي الجنسية والمشردين، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥٤ وبروتوكول عام ١٩٦٧ واتفاقية عام ١٩٥١ والاتفاقية المتعلقة باللاجئين الأفريقيين التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي الآن) في عام ١٩٦٩، وعلى أن تنفذ هذه الالتزامات وتحترمها. ويجب التنويه على وجه الخصوص باتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم لعام ٢٠٠٩، وإني لأحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على أن تضع هذا الصك الدولي الرائد موضع التنفيذ وأن تُحوِّل ما ينطوي عليه من وعد إلى حقيقة واقعة بالنسبة للمشردين في أفريقيا.

١١٢ - ويجب على الدول وكذلك على الجهات من غير الدول أن تكفل الاحترام للاجئين الدوليين ولمبادئ القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان بضمان إمكانية وصول المنظمات الإنسانية على نحو مأمون إلى المدنيين الذين شردوا أو الذين تتعرض حقوقهم وأمنهم للخطر. ومن الجوهري الحفاظ على الحيز الإنساني وتوسيع نطاقه عن طريق منع الاستغلال غير المبرر لهذه المنظمات أو التدخل فيما تنفذه من برامج مساعدة.

١١٣ - وعلى الرغم من أن الإغاثة الإنسانية تعد جوهرية في المراحل المبكرة لحالة الطوارئ، فإن كل الخطوات ينبغي أن تتخذ لضمان تَمَكُّن المشردين من إعادة بناء حياة سلمية ومنتجة في أقرب وقت ممكن. وينبغي للدول أن تعيد النظر في سياسات الإيواء في المخيمات وأن تتخلى عما لديها من تحفظات على اتفاقية عام ١٩٥١ تتعلق بحرية التنقل والحصول على التعليم والعمل بأجر، لأنها تَحول دون اللاجئين وتحقيق الاعتماد على الذات وإعمال إمكاناتهم البشرية، مما يديم اعتمادهم على المعونة.

١١٤ - وأخيرا، ينبغي للدول الواقعة خارج أفريقيا أن تدعم ما تبذله القارة من جهود لتلبية الاحتياجات الفورية والأطول أجلا للسكان المقتلعين من جذورهم، وذلك بوضع مبادئ التعاون والتضامن وتقاسم المسؤولية على الصعيد الدولي موضع التنفيذ. ويعني هذا، من الناحية العملية للغاية، كفالة تزويد منظمات الإغاثة بما يكفي من موارد لتلبية الاحتياجات المطلوبة، ودعم عمل الدول والأطراف الإنمائية الفاعلة فيما تبذله من جهود لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعادل، وتوفير أماكن لإعادة توطين اللاجئين الأفريقيين.